

الحقيقة و العدالة للمفقودين في الجزائر

رسالة اعلامية رقم 44

أفريل – ماي 2012



جينيف قريوس و رشيد ملاوي و فرانسوا زمغي منذ تجمع 30 أغسطس ساحة ميليموط



المشاركون في الدورة التدريبية حول التواصل



المظاهرة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للاستقلال

بايجاز

•محكمة أربعة مناضلين:

مثل أمام محكمة باب الواد في 25 سبتمبر كل من عبدو بن جودي، عثمان عوامر، ياسين زايد ولخضر بوزيني. تمت متابعتهم قضائيا بتهمة «التحريض على التجمهر غير المسلح» (المادة 100 من القانون الجزائري) حيث يمكن الحكم عليهم بسنة سجن و 5 000 دج غرامة من أجل المساهمة في اعصام سلمي، يوم 26 أفريل 2012 أمام محكمة سيدي امحمد من أجل التنديد بالمضايقات القضائية التي راح ضحيتها عبد القادر خربة خلال جلسة 25 سبتمبر أحييت القضية للنيابة ولم يتم حفظها إلى يومنا هذا حضر الجلسة الكثير من أعضاء أس أو أس مفقودون.

•إطلاق سراح عبد القادر خربة

في حين قيامه بإضراب عن الطعام احتجاجا على إدانته (سنة سجن و 000 دج غرامة مالية بسبب اهانة موظف مع استعمال العنف) أعلنت محكمة قصر البخاري في 11 سبتمبر الإفراج عن عبد القادر خربة. نشر تجمع عائلات المفقودين بالجزائر **بيانا مشتركا** مع الشبكة الأرومتوسطية للدفاع عن حقوق الإنسان ومرصد حماية حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان LADDD والاتحاد الوطني للمستقلين لمستخدمي الوظيفة العمومي SNAPAP، للتنويه بقرار المحكمة وهذا بادانة المضايقات المستمرة التي ضحاياها هم مدافعو حقوق الإنسان.

لقد تم الإفراج عن عبد القادر خربة في هذه القضية لكنه لا يزال ينتظر قرار المحكمة المتعلق ب «التحريض على التجمهر» و «انتحال الوظيفة» بسبب مشاركته يوم 18 أفريل في مظاهرة قام بها كتاب الضبط أمام محكمة سيدي امحمد. لقد تمت ادانته في الحكم الابتدائي بسنة سجن غير نافذ و 20 000 دج غرامة مالية، سيتم استئناف المحاكمة في شهر نوفمبر بعد تأجيلات متتالية.

•اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان تسلم تقريرها السنوي :

سلمت اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان في 24 أوت تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر. تدعو اللجنة الحكومة الجزائرية إلى إقامة حوارات مع عائلات المفقودين وتزويدهم بكل «التوضيحات اللازمة» للإجابة عن أسئلتهم. نشر تجمع عائلات المفقودين بالجزائر يوم 29 أوت **بيانا** ينوه فيه بالتقدم الملحوظ في قضية المفقودين لكنه أظهر شكوكه حول العزيمة الحقيقية للحكومة في إقامة حوار مع أقرباء المفقودين. يرى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر أنه على الحكومة الجزائرية إعطاء الأولوية لموافقة سياستها مع مقتضيات النصوص الدولية لحماية حقوق الإنسان التي صادقت عليها وأن تتوافق أيضا مع توصيات مختلف لجان الأمم المتحدة. تنتظر عائلات المفقودين من الحكومة الجزائرية تجسيد نيتها الحسنة على أرض الواقع خاصة إخراج الجثث المدفونة تحت هوية مجهولة وهذا قبل فتح الحوار.

•زيارة وفد من السفارة الأمريكية لمكتب أس أو أس مفقودون:

أصرت السفارة الجديدة عن القسم السياسي والاقتصادي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد تعيينها السيدة صحر خوري كينكانون على مقابلة عائلات المفقودين في مكتب أس أو أس مفقودون. حيث رافقتها كل من السيدة كاترين ليني والسيدة سعاد بن شبيخ. فقد استعملت حول طريقة معالجة قضايا المفقودين من طرف السلطات الجزائرية وحول مطالب عائلات المفقودين لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وأيضا حول الوضع السياسي والاقتصادي الجزائري ووضع حقوق الإنسان.

•إطلاق صفحة انترنت من طرف كتل جمعيات ضحايا التسعينيات

أطلق كل من تجمع عائلات المفقودين في الجزائر، جزايرونا و الصمود صفحة على الانترنت خاصة بتكثف جمعيات ضحايا الاختفاء القسري في التسعينيات التي تمثل المنظمات العنصرة في التكثف ونشاطاته. تكرر هذه الأداة الجديدة فضاء لعريضة «الكل ضد الإفلات من العقاب» كما تهدف إلى ترقية «العدالة» البديل من أجل الحقيقة والحرية والميثاق الذي تبناه التكتل ابتداء من ماي ٢٠١١ <http://www.coalition-verite-justice.org>

معرض الصحف

- معرض الصحف لشهر يوليو 2012 [هنا](#)
- معرض الصحف لشهر أغسطس 2012 [هنا](#)
- معرض الصحف لشهر سبتمبر 2012 [هنا](#)

للاتصال بتجمع عائلات المفقودين في الجزائر

148 rue du Fbg Saint Denis 75010 Paris
الهاتف : 00 33 (0) 1 43 44 87
الفاكس : 00 33 (0) 1 43 44 87
البريد الإلكتروني : cfda@algerie-disparus.org
موقع الأونرنا : www.algerie-disparus.org

لتسجيل تفكسك أو إلغاء الاشتراك [هنا](#)

زيارة المندوبية السامية لحقوق الإنسان من 17 الى 20 سبتمبر 2012

لأول مرة ومنذ انضمام الجزائر الى منظمة الأمم المتحدة، قام مندوب سام بزيارة في الجزائر. وخلال لقاءاتها التي دامت أربعة أيام مع مختلف أعضاء الحكومة الجزائرية وضعت السيدة نافي بيلاي حصيلتها حرجة للأوضاع التي تعيشها حقوق الإنسان في الجزائر وكذا المعاملة التي يتلقاها ملف المفقودين. حيث أوصت بزيارة يقوم بها مقرررون خاصون ينتمون الى منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل على الاختفاء القسري GTDF. غير أنه وبالرغم من الاستعداد للمساعدة الذي أظهرته الحكومة الجزائرية وجدت مجموعة العمل على الاختفاء القسري نفسها بعد بضعة أيام مضطرة الى رفض الدعوة الموجهة لها بسبب الالتزامات التي يجب أن تتقيد بها حين قدمها. لا تزال زيارة أخرى لمجموعة العمل على الاختفاء القسري موضع تفاوض كما تواصل جمعية عائلات المفقودين في الجزائر دفاعها من أجل رفض كل القيود التي تفرضها الحكومة الجزائرية.

لقد رددت السيدة بيلاي الانشغالات التي طرحها كل من تجمع عائلات المفقودين في الجزائر وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان فيما يخص الصعوبات القانونية والإدارية التي تتعرض لها الجمعيات والمجتمع المدني. كما نددت بالضغوطات الممارسة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين المتمثلة في المضايقة القانونية التي يتعرضون لها. كما دعت السيدة بيلاي بوضوح الحكومة الجزائرية «لمراجعة القوانين والممارسات المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني وحرية الاجتماع».

غير أن زيارة السيدة بيلاي تعتبر خيبة أمل للجمعيات لكون الوقت المخصص للقاءات مع المجتمع المدني غير كاف وهو ما حدث مع عائلات المفقودين التي ألغيت في نفس اليوم لقاءهم الخاص مع المندوبية السامية. ولهذا الغرض نظم تجمع عائلات المفقودين في الجزائر مظاهرة أمام مقر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان يوم 19 سبتمبر بغرض لفت انتباه المندوبية السامية لمصير المفقودين إذ تم قمع التجمع من طرف قوات الأمن التي حاولت إبعاد المتظاهرين بهدف منعهم من الاقتراب من المندوبية السامية وقد ردت هذه الأخيرة بإيجاز على عائلات المفقودين مؤكدة دعمها لهم.

تكوين وتواصل:

في إطار مواصلة تكويناتها المزدوجة سنويا الخاصة بالتواصل نظم تجمع عائلات المفقودين بالجزائر يومي 24 و 25 من شهر أوت تكوينا تحت عنوان أدوات التواصل وتسيير النزاعات حضره حوالي 30 رجل قانون مدافع عن حقوق الإنسان وطلبة. اهتمت الكلفة بالتكوين وهي طبية نفسانية بتلقين المشاركين طريقة التواصل البنائي والتسيير الإيجابي للنزاعات. تمثل هدف اليوم الأول في توعية المشاركين حول طريقة تسيير العلاقات داخل مجموعة أو في حالة تعدد المواقف في مواجهة نزاع ما. أما اليوم الثاني فقد تم العمل على تقنيات التواصل السلمي.

وفي الأخير تم ختم التكوين بتحليل الإجراءات المقترحة خلال اليومين. قام المشاركون بتقييم الارشادات التي تلقوها كما عبروا أيضا عن توقعاتهم. وقد ذكروا أيضا رغبتهم في مضاعفة هذه اللقاءات التي تسمح لهم بالتعلم ضمن مجموعة والتركيز على كفاءاتهم وقدراتهم.

اليوم العالمي التاسع والعشرين لضحايا الاختفاء القسري

بفضل اجتهاد عائلات المفقودين وخاصة الاتحاد الفدرالي لأمريكا الجنوبية (الاتحاد الأمريكي الجنوبي لجمعيات عائلات المفقودين) الذي يجمع بين الجمعيات التي تكافح ضد الاحتجاز السري والاختفاء القسري في أمريكا الجنوبية، تم اختيار يوم 30 أوت ابتداء من سنة 1983 يوما عالميا للأشخاص المفقودين.

فككل عام وبغرض احياء هذا اليوم، دعى كل من تجمع عائلات المفقودين في الجزائر وأس أو أس المفقودين الى اقامة تجمهر من أجل ذكرى المفقودين في ساحة أول ماي بالجزائر. وقد لبت النداء العديد من المنظمات الوطنية والدولية وأيضا أحزاب سياسية فقد انظم الى عائلات المفقودين كل من جمعية RAL/RAJ، تجمع نشاطات الشباب ومجلس ثانويات الجزائر CLA وشبكة الدفاع عن الحريات والكرامة RDL و حركة الشباب الحر للتغيير ومنظمة العفو الدولية وثروة فاطمة نسومر ومندوبو حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS. عند تحضير اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية والدفاع عن حقوق الإنسان لنشر تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر، استغل كل من تجمع عائلات المفقودين وأس أو أس مفقودون هذه الفرصة من أجل تكرر مطالبهم المتعلقة بتحقيق العدالة ومعرفة الحقيقة، التبليغ عن الميثاق ونصوصه التطبيقية ودعوة الحكومة الى المصادقة على الاتفاقية ضد الاختفاء القسري كما استهدف هذا النشاط توعية الناس أيضا.

قامت قوات الأمن بمحاصرة ساحة أول ماي من أجل إلغاء التجمع بإبعاد المتظاهرين ودفعهم الى الطرقات الصغيرة. لكن أصرت العائلات وأقيم التجمهر تحت رقابة الشرطة على بعد أمتار من الساحة. تمت تغطية التجمع في الجزائر العاصمة من طرف الصحافة التي تطرقت الى مطالب تجمع عائلات المفقودين بالجزائر وأيضا شهادات أمهات المفقودين.

في باريس

أحياء تجمع عائلات المفقودين في الجزائر بالمشاركة مع فدرالية البحر الأبيض المتوسط ضد الاختفاء القسري هذا اليوم في ساحة ميليمونون حيث تم تعليق الصور على الأعمدة وعرض أفلام وثائقية عن الاختفاء القسري، كما تم توزيع الشاي وحلويات جزائرية. أثرت النقاش الخطابات التي قام بها كل من رئيسة منظمة العفو الدولية والسفير حول حقوق الإنسان في فرنسا.

وطيلة ذلك اليوم تقرب من التجمع مناضلون، مارة و أقرباء لمفقودين من دول أخرى من أجل طرح أسئلة حول أصل ظاهرة الاختفاء القسري وعن طرق مساندة كل من جمعية تجمع عائلات المفقودين في الجزائر وفدرالية البحر الأبيض المتوسط ضد الاختفاء القسري. وقد تلقت عريضة للمطالبة بتخصيص مكان في باريس أو شارع لأجل ذكرى ضحايا الاختفاء القسري العديد من الامضاءات.

إفشال إحياء الذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر

يوافق تاريخ 05 جويلية 2012 الذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر حيث قامت الحكومة الجزائرية باحتفالات منترفة احتفاء بهذا الحدث في حين تم قمع التجمع الذي نظمه كل من تجمع عائلات المفقودين وأس أو أس مفقودون واللجنة الوطنية لحماية حقوق العاطلين عن العمل. لقد دعت هذه المنظمات الى مظاهرة سلمية تقام في ساحة أول ماي بالجزائر العاصمة من أجل التنكير بمسؤوليات الدولة الجزائرية فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان ورفض هذه الأخيرة توضيح الحقيقة وتحقيق العدالة في مصير ضحايا الاختفاء القسري. لكن فرقت الشرطة المتظاهرين خلال بضعة دقائق.

تصرف أعوان الأمن في مواجهة المتظاهرين بعنف متفاوت حيث تم ضرب العديد من المتظاهرين وتمت إساءة معاملة أقارب المفقودين المسنين جسديا. حيث اوقف حوالي ٥٠ عضو ينتمون الى الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وكذا حسان فرحاتي، سليمان حميطوش، يوسف كيزرة ومبارك حمدان كلهم أقرباء لمفقودين ليفرج عنهم بعد بضعة ساعات. لقد نددت الصحافة بالتدخل العنيف لرجال الشرطة كما نشر تجمع عائلات المفقودين في الحال **بيانا صحفيا** وتوجه بطلب التدخل من مجموعة العمل على الاختفاء القسري ومن العديد من المقررين الخاصين التابعين لهيأة الأمم المتحدة من أجل التعبير عن غضبها وقلقها حول الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان الذي تقره الدولة الجزائرية في حق المناضلين.

موعد مع المجتمع المدني الجزائري يومي 22 و 23 سبتمبر 2012

أقامت جمعيات ضحايا التسعينيات تكتلا حيث أطلق هذا الأخير حملة لدى المجتمع المدني الجزائري من أجل ترقية حركة التكتل بهدف ضمان الدعم السياسي والإعلامي وتقديم الميثاق البديل من أجل الحقيقة والسلام والعدالة. في ظرف هذه السلسلة الأولى من اللقاءات قام ممثلو جمعيات الضحايا الذين يكونون التكتل يرافقههم مجيد بن شبيخ أساذ خبير في الحقوق بمقابلة محمد سعيد رئيس حزب العدالة والحرية، نور الدين بنسعد رئيس الرابطة الجزائرية لحماية حقوق الإنسان، أحمد بن بيتور وزير أول سابق، شريف رزقي مدير جريدة الخبر، علي لعسكري، أمين وطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية FFS ونادية ايت زاي رئيسة مركز المعلومات والإطلاع على المراجع حول حقوق الطفل والمرأة CIDDEF حيث عبروا عن تضامنهم مع عائلات المفقودين وضحايا الإرهاب. وقد أعلن الأمين الوطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية عن نية حزبه في تنظيم يوم برلماني خاص بالضحايا الذين هم على اتصال مع الجمعيات المعنية.

في ظرف هذه المحادثات تطرقت جمعيات التكتل إلى قضية انتهاكات حريات الجمعيات والمظاهرات وغياب التحقيق حول الاختفاء القسري.

وسيتم تنظيم لقاءات أخرى بهدف تحقيق العمل الجماعي للمجتمع المدني هذا العمل الذي تحاول الحكومة إضعافه عن طريق انتهاك حرية التعبير والتجمع والتظاهر.